

الفرنسيون يستعدون ليوم تعبئة جديد احتجاجاً على نظام التقاعد



باريس - أ.ف.ب

تستعد فرنسا ليوم حاسم من التظاهرات، الثلاثاء، احتجاجاً على إصلاح نظام التقاعد الذي اقترحه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، فيما تتوقع النقابات «شل» البلاد من خلال الإضرابات والتظاهرات.

وقال الأمين العام للنقابة الإصلاحية لوران بيرجيه، الاثنين: «أدعو موظفي هذا البلد، أدعو المواطنين والمتقاعدين إلى التظاهر بكثافة»، الثلاثاء. وقال: «لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يستمر في تجاهله» لتحركنا.

وهذا سادس يوم تحرك منذ 19 يناير/كانون الثاني ضد إصلاح نظام التقاعد، وتتركز المعارضة بصورة خاصة على بند من هذا الإصلاح ينص على رفع سن التقاعد القانوني من 62 إلى 64 عاماً، ويصطدم بمعارضة غالبية الفرنسيين، باعتباره «ظالماً» خاصة للموظفين العاملين في وظائف صعبة.

ومنذ أسابيع زادت النقابات الضغط، وأعلنت أن على البلاد الاستعداد للعيش «في حالة شلل» لمدة 24 ساعة، داعية

إلى تظاهرات ضخمة وإضرابات قابلة للتجديد في قطاعات استراتيجية، في محاولة لحمل الحكومة على سحب المشروع. وأفاد مصدر في الشرطة، أنه من المتوقع أن يتراوح عدد المتظاهرين بين 1,1 و1,4 مليون في جميع أنحاء البلاد.

وقام سائقو الشاحنات بنشر حواجز منذ، صباح الاثنين، كما سيجدد المعلمون إضرابهم. ويستمر خفض الإنتاج في القطاع الكهربائي الذي بدأ تحركه، الجمعة

وتوقفت ثلاث من المحطات الأربع للغاز الطبيعي المسال التي تسمح باستيراد الغاز إلى فرنسا، عن العمل «لمدة سبعة أيام» حسبما ذكر الاتحاد العمالي العام المعارض للإصلاح

وتفريغ ناقلات الغاز الطبيعي GRT ويؤدي وقف تشغيل هذه المحطات إلى تعليق إمداد الغاز إلى شبكة توزيع الغاز المسال، وملء خزانات الغاز الطبيعي المسال. وحذرت شركة السكك الحديد الوطنية والمؤسسة التي تدير شبكة مترو باريس من أن رحلات الخطوط ستأثر بشدة، الثلاثاء، وأن التحرك سيستمر حتى الأربعاء على الأقل

«لا معجزة»

وحمل مشروع القانون المتعلق بهذا الإصلاح المطروح للنقاش في مجلس الشيوخ، ملايين الفرنسيين على النزول إلى الشارع، وأثار نقاشات حامية في الجمعية الوطنية. ويراهن ماكرون بقسم كبير من رصيده السياسي في هذا المشروع الأبرز في ولايته الثانية من خمس سنوات، إذ يرمز إلى عزمه على الإصلاح، غير أنه يبلور اليوم استياء قسم من الفرنسيين حياله

وكتبت صحيفة «ليبراسيون» أن هذا الإصلاح «لم يتم إعداده بشكل جيد» منتقدة «الفوضى الوزارية والإخفاقات لدى» عرضة أمام الفرنسيين ثم أمام النواب

ويعتبر سن التقاعد القانوني في فرنسا من الأدنى في أوروبا، من دون أن تكون أنظمة التقاعد قابلة للمقارنة تماماً. واختارت الحكومة رفعه لمواجهة التدهور المالي لصناديق التقاعد وشيخوخة السكان

وصوت مجلس الشيوخ الذي يهيمن عليه اليمين، الاثنين، ضد توصية الحكومة ورغم معارضة اليسار، على إنشاء نوع جديد من عقد «نهاية الخدمة» لفترة غير محددة لتعزيز توظيف أشخاص تبلغ أعمارهم 60 عاماً على الأقل

وتختتم النقاشات في مجلس الشيوخ، الجمعة. ثم سيُحال النص إلى لجنة مشتركة تضم المجلسين وفي حال الاتفاق يتعين عليهما اعتماده بشكل نهائي

وبعد أشهر من الصمت الحذر، وجه فرنسيون مؤخراً أسئلة إلى إيمانويل ماكرون حول هذا الإصلاح

وقال: «نعلم جميعاً بما أننا نعيش حتى سن أكبر، أن لا معجزة: إذا أردنا الحفاظ على نظام يقوم على التوزيع، علينا «العمل لفترة أطول. أنا لا أقول أن هذا شيء يسعدنا، هذا لا يسعد أحداً»، آملاً في أن يتم تحكيم «المنطق